من ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين والأيتام

الصبيح : تقديم كل أوجه الدعم لنزلاء الرعاية الاجتماعية

وزيرة الشؤون لدى وصولها لمقر دور الرعاية

البهجة على وجوه الجميع

كاتب محمود اللافي

■ الإفطار الجماعي هو عادة سنوية نحرص من خلالها للاستماع إلى أي مشاكل

■ المطيري : المشاركة لها الكثير من الآثار الإيجابية في بث روح الالفة والبهجة في نفوس الجميع

اكدت وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح ان وزارة الشؤون ماضية في تقديم كل اوجه الدعم لنزلاء الرعاية الاجتماعية من ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين والايتام ومختلف نزلاء الرعاية الاجتماعية

جاء ذلك في تصريح صحافي ادلت به الوزيرة الصبيح على هامش مشاركتها في حفل الافطار الجماعي الذي تنظمه قطاع الرعاية الاجتماعية يوم امس الاول بحضور وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتور مطر المطيري والوكيل المساعد للرعاية الاجتماعية الدكتورة فاطمة الملا والوكيل المساعد لشؤون التعاون شيخة العدواني والوكيل المساعد للشؤون الادارية والمالية سعد الخراز وعدد من المدراء والمراقبين ورؤساء الاقسام وحشد من نزلاء الرعاية

واشارت الصبيح الى ان الافطار الجماعي هو عادة سنوية يحرص من خلالها وزير الشؤون لمشاركة نزلاء الرعاية والعاملين في القطاع في حفل جماعي يستمع خلاله الى اي مشاكل تواجه النزلاء او الموظفين او المسؤولين ويسعى الى حلها وتذليلها بهد مواصلة تحقيق الاهداف التي يسعى القطاع الى تحقيقها كما يساهم. هذا اللقاء في رسم الفرحة والبهجة على وجوه الجميع كاسرة واحدة في ظل هذه الاجواء الرمضانية الايمانية والانسانية

ومن جانبه ثمن وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية دكتور مطر المطيري حرص وزيرة الشؤون على مشاركة نزلاء الرعاية والعاملين في القطاع في حفل الافطار الجماعي السنوي مشيرا الى ان هذه المشاركة لها الكثير من الآثار الايجابية في بث روح الالفة والبهجة في نفوس الجميع والعمل سويا بروح الاسرة الواحدة والمتماسكة كفريق واحد يكمل بعضه بعضا من اجل خدمة فئات ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين والايتام والاحداث وجميع الفئات

كما اكد المطيري ان وزارة الشؤون لا تدخر وسعا في تقديم افضل الخدمات لنزلاء الرعاية الاجتماعية سواء كانت خدمات ايوائية او نهارية او متنقلة كما لا تدخر وسعا في تطوير العمل وتنفيذ المشروعات التي تهدف الى تطوير العمل والارتقاء بمستوى العاملين في القطاع واقامة الانشطة المختلفة التي تعود بالنفع على كافة النزلاء

وبدورها اعربت الوكيل المساعد للرعاية الاجتماعية الدكتورة فاطمة الملا عن سعادتها للمشاركة في حفل الافطار الجماعي بحضور وزيرة الشؤون ووكيل الوزارة والوكلاء المساعدين وكافة النزلاء من مختلف الفئات

وشددت على حرص قطاع الرعاية على تنظيم واقامة الفعاليات والانشطة التي تعود بالنفع على كافة النزلاء فضلا عن اقامة وانتظيم ورش العمل في العديد من المجالات والتي تستفيد منها اعداد كبيرة من الكوادر العاملة مع نزلاء الرعاية الاجتماعية

تتمات

المجلس يقر

«نظرا لمرور فترة طويلة من الزمن قاربت النصف قرن من تاريخ صدور القانون رقم 37 لسنة 1964 في شان المناقصات العامة شهدت خلالها الدولة الكثير من التطورات على المستوى التشريعي اضحى من الضروري اعادة النظر في هذا القانون».

واشارت المذكرة الى «ان اعادة النظر في هذا القانون لمواكبة المتغيرات التي طرأت على الاجهزة الادارية واحتياجاتها والوسائل الفنية والتقنية، التي تدار بها المشاريع من قبل الجهات الادارية والقائمين على تنفيذ هذه المتطلبات من شركات وافراد ، الى جانب انتهاج الدولة سياسات اقتصادية تسعى الى جذب المستثمر الاجنبي».

أضافت ان «القانون يسعى الى استحداث احكام تضمن الحفاظ على الاموال العامة وصيانتها ، مع عدم اغفال النظر الى اهمية مراعاة الواقع العملي الذي يتطلب ان توجد مرونة ، تتيح للجهات الادارية القدرة على العمل ومواجهة المستجدات والتغلب على الازمات ، تحقيقا للمصلحة العامة ودفع عجلة التنمية».

من جهته اعرب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد عبدالله المبارك ، عن امله ان يقر مجلس الامة في جلسته المقبلة قانون المناقصات العامة في مداولته الثانية ، «لتحتفل بنقلة اقتصادية نوعية في العمل الحكومي» .

وحول الاقتراحات بقوانين والمشروعين بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 23 لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة فقد جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون وفقا لتقرير لجنة شؤون الداخلية والدفاع البرلمانية صدر القانون بتاريخ 21 مايو 1968 وقد لحقت بإحكامه بعض التعديلات التي تتطلبتها ظروف العمل ومقتضياته.

وأضافت انه «كما أسفر التطور الهائل الذي طرأ على جهاز الشرطة في السنوات الأخيرة عن بعض مظاهر القصور في أحكام هذا القانون لذا أضحى ضروريا إجراء بعض التعديلات على أحكامه لمواكبة ذلك التطور وفقا لما ورد في هذا القانون».

وأوضحت أنه «تمت اعادة صياغة عدد من المواد منها المادة 5 بتوصيف جديد لرتب الضباط من أعوان وقادة وأمراء حسب التسلسل العسكري وعلى نحو يتفق مع حقيقة الواقع القائم».

وأشارت إلى إعادة صياغة الفقرة الثانية من المادتين 32 و42 من القانون «نظرا لما اظهره الواقع العملي من قصور في حكمهما يتمثل في انه من الممكن ان تمضي مدة السنة التي يقضيها عضو قوة الشرطة في التجربة دون صدور قرار بتسريحه خلال مدة السنة كان يثبت مثلا عدم صلاحيته للبقاء في الخدمة في الايام الأخيرة من تلك السنة».

وأفادت بانه «لمعالجة هذا القصور أضيف حكم مؤداه أن تسريح عضو قوة الشرطة من الخدمة في حالة عدم اجتياز فترة التجربة بنجاح إما أن يكون خلال سنة التجربة أو خلال شهر من إنتهاء هذه السنة».

وذكرت أنه «بالنسبة للتطوع لوظائف أفراد الشرطة وضباط الصف والخفراء فقد حددت الفقرة الثانية من المادة 37 الشروط الشروط الواجب توافرها في المتطوع ومن بينها الا يجاوز عمره ثلاثين سنة ميلادية واستثناء الخفراء من هذا الشروط».

واوضحت أنه تم اضافت عدة بنود في المادة 79 من القانون منها «اجازة خاصة بدون راتب بحيث لا تزيد على سنة ولا تدخل في مدة الخدمة الفعلية واجازات اخرى براتب هي الاجازة الدراسية واجازة خاصة للعلاج واجازة مرافق المريض واجازة التفرغ العلمي واجازة التفرغ الرياضي واجازة مرافقة الزوج او الزوجة والاجازات الاخرى التي تمنح للموظفة وفقا للاحكام قانون الخدمة المدنية وذلك للاناث اللاتي يعملن في قوة الشرطة».

من جهته أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الكويتي الشيخ محمد عبدالله المبارك ، ان مجلس الخدمة المدنية قرر عدم اعتماد الشهادات الدراسية للموظفين دون اذن رسمي من جهة عملهم وذلك بناء على طلب من وزير التربية ووزير التعليم العالي.

وقال العبدالله في مداخلة له أمام المجلس ، ان قرار ديوان الخدمة المدنية والذي صادقت عليه الحكومة سيسهم بانتهاء ظاهرة حصول الموظفين على شهادات دراسية من خارج الكويت دون تفرغ او اجازة دراسية من جهة عملهم الى جانب صدور تلك الشهادات من بعض الجامعات غير المعترف بها.

واعرب عن تطلعه لتعاون مجلس الامة مع الحكومة لاقرار التشريعات المناسبة التي تحد من تلك الظاهرة «غير النظامية والتي تسبب اختلافات في مراكز جهة العمل» مؤكدا استعداد الحكومة لافادة مجلس الامة حول اي بيانات او معلومات يطلبها بهذا الشان.

بدوره أعلن وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية الكويتي يعقوب الصانع ، في رد على سؤال في الجلسة ، حول ما اذا تم عرض مؤلفات مركز الوسطية على لجنة الكتب والمطبوعات ، ان مركز الوسطية السابق «لم يكن له كيان قانوني سليم».

وأوضح الصانع ان لجنة التحقيق انتهت الى ان بعض الكتب التي كانت توزع «تحتوي على دعوة للثورات والخروج عن الحاكم والكثير من الفكر المتطرف ، الذي يبعد عن الفكر الوسطي الذي تنشده دولة الكويت والعالم الاسلامي».

أضاف انه على ضوء ذلك الغي مركز الوسطية والحق بادارة تابعة لوزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية ، وتم ارسال كتاب الى مجلس الوزراء لتفعيل اللجنة المركزية العليا للوسطية «التي نادى بانشائها سمو امير البلاد».

وثمن جهود عدد من مسؤولي وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية واللجنة المركزية العليا للوسطية ، وعدد من الجهات المعنية ، والتي اثمرت عن اصدار وثيقة معتمدة وبمثابة المسودة للعمل الوسطي ، بعد مراسلة ما يقارب على 400 جهة حكومية واهلية ومؤسسات مجتمع مدني.

اتفاق وشيك

هما (ب، ج) لم يحدد نطاقاهما الجغرافي ولا الإطار الزمني.

وتوقعت مصادر دبلوماسية أن يعرض المبعوث الأممي خلال الأيام المقبلة ، مشروع اتفاق متكامل على أطراف الأزمة اليمنية ، جرت بلورته بالتنسيق مع سفراء عدد من الدول الخمس في مجلس الأمن، وبعد مناقشات مكثفة أجراها السفراء مع المبعوث الأممي ووفدي الحكومة والانقلابيين، ويشتمل مشروع الاتفاق على بنود لمعالجة الوضع الأمني والعسكري والسياسي والإنساني والاقتصادي ، بشكل متزامن ومتكامل ، من خلال إجراءات متزامنة أيضا، بحيث تتولى لجنة عسكرية مشتركة الإشراف على انسحاب الميليشيات وتسليم السلاح واستعادة مؤسسات الدولة بالتزامن مع تشكيل مناطق أمنية وتشكيل حكومة شراكة وطنية، وإلغاء ما يسمى الإعلان الدستوري والقرارات الإدارية المترتبة عليه.

ويؤكد طرفا النزاع التزامهما استئناف العملية السياسية من حيث توقفت قبل الانقلاب لاستكمال المرحلة الانتقالية والمسار السياسي بحسب المرجعيات، ودور المؤسسات الدستورية كمجلسي النواب والشورى خلال الفترة القادمة.

ويبحث الطرفان عن ضمانات من الوسطاء الأممين والدوليين لضمان تنفيذ أي اتفاق يتم التوصل إليه دون حدوث أي انقلاب عليه أو إخلال بتنفيذ بنوده.

من جهة أخرى وفي إطار اتفاق تبادل الأسرى والمعتقلين ، أعلنت الحكومة اليمنية تسلمها من قوات التحالف العربي 52 طفلا يمنيا ، تمهيدا لتسليمهم الى ذويهم ، فيما ينتظر ان تتخذ حركة أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام اجراء مماثلا ، لدعم مسار السلام في اليمن.

ومن شأن هذه البادرة الانسانية التي ستشيع البهجة بين كثير من الأسر ، ان تسهم في دعم مشاورات السلام اليمنية التي تستضيفها الكويت منذ 21 ابريل الماضي برعاية الامم المتحدة ، بهدف التوصل الى حلي سلمي للازمة اليمنية تماشيا مع القرارات الدولية ذات الصلة ، ولاسيما قرار مجلس الأمن رقم 2216 والمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

وبينما يترقب المجتمع الدولي اعلان حركة أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام ، الإفراج عن الأطفال المحتجزين لديهم ، بموجب ما اتفق عليه في مشاورات الكويت ، لا تزال امام الفرقاء اليمنيين قضايا سياسية وامنية واقتصادية شائكة ومعقدة ، يسعى مبعوث الامم المتحدة الى اليمن اسماعيل ولد الشيخ احمد عبر الحوار الجاد الى تذليلها والتوصل الى تقارب وتفاهم مشترك بشأنها.

وفي هذا السياق رحب مبعوث الامم المتحدة الى اليمن بإفراج قوات التحالف العربي عن 52 طفلا ، معتبرا عملية الافراج «خطوة ايجابية» في ملف السجناء. واشاد في إطار إيجازه الصحفي بجهود التحالف والحكومة اليمنية في دعم هذا الملف في شهر رمضان المبارك ، داعيا جميع الفرقاء الى تنفيذ التزاماتهم والمضي قدما بهذا الملف الانساني والافراج الكامل عن جميع الأسرى والمعتقلين باقرب وقت ممكن.

وقال انه عقد أمس الأول الثلاثاء جلسة مع وفد الحكومة اليمنية ، ضمن مشاورات السلام اليمنية في الكويت ، جرى خلالها بحث خطوات عملية لتسهيل عمل المنظمات الانسانية ، وفتح الممرات لتقديم الخدمات الأساسية لليمنيين.

أضاف ان المباحثات تطرقت كذلك الى وضع آليات ومبادئ لتفعيل التنسيق بين الحكومة والمنظمات الانسانية من أجل تحسين الوضع العام في المحافظات الأكثر تضررا في النزاع، وذكر انه أجرى كذلك لقاءات ثنائية مع بعض رؤساء الوفود ، تطرقت الى آلية التصور العام للمرحلة المقبلة ، فيما ابلغه نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية اليمني عبد الملك المخلافي ، بافراج التحالف العربي عن 52 طفلا يمنيا تمهيدا لتسليمهم الى ذويهم.

وأشار الى انه التقى كذلك شخصيات سياسية ودبلوماسية ، لاطلاعها على آخر المستجدات ، موضحا ان الجميع جددوا دعمهم لمسار السلام وأهمية التوصل لحل سياسي شامل ، ينهي النزاع ويؤمن الاستقرار للشعب اليمني.

من جهته اعرب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية اليمني عبدالملك المخلافي في تصريح له ، عن شكر الحكومة للاشقاء في المملكة العربية السعودية وقيادة التحالف العربي ، على الافراج عن الأطفال اليمنيين وتسليمهم للحكومة اليمنية.

وقال ان الأطفال الذين زجت بهم حركة أنصار الله في الحرب على الحدود ، تتراوح أعمارهم بين 8 سنوات و17 عاما ، مؤكدا انه سيجري الإفراج عنهم اضافة الى من تم الافرج عنهم في مأرب.

وذكر ان وفد الحكومة المشارك في مشاورات السلام اليمنية ، ابلغ مبعوث الامم المتحدة لليمن قبل ايام ، بالتوجه للافراج عن الأطفال ، بالرغم من اعاقة الطرف المفاوض الاخر في المشاورات لاتفاق الإفراج عن المعتقلين.

واكد ان الافراج عن الأطفال من طرف واحد ، تأكيد على ادانة الحكومة اليمنية لممارسات حركة أنصار الله في الزج بالاطفال في الحرب ، والتزاما منها بالمسؤولية والقوانين الدولية.

واوضح ان الوفد الحكومي أطلع المبعوث الاممي منذ يوم الجمعة الماضي وبشكل يومي ، على المجازر التي ترتكب بحق الأطفال والنساء والمدنيين في تعز.

وطالب في هذا الصدد الامم المتحدة بالالتزام بالمواثيق الدولية بحماية الأطفال والمدنيين في تعز ، محملا إياها المسؤولية الاخلاقية في السكوت عن الجرائم.

كما طالب المخلافي الصليب الاحمر الدولي ومنظمة الامم المتحدة الطفولة «يونسيف» ، بضرورة القيام بدورهما في حماية الأطفال وحماية المعتقلين.

ودعا حركة أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام الى الالتزام بتنفيذ اتفاق الافراج عن المعتقلين ، وكذلك ماورد في قرار مجلس الأمن 2216 بشأن المعتقلين السياسيين ، مؤكدا ان الجرائم في حق الطفولة والمدنيين ولاسيما في تعز لن تسقط بالتقادم.

الجامعة : 75 في المئة

وأكد مال الله في مؤتمر صحافي أمس الأربعاء ، «ضرورة الإعلان عن رفع نسب القبول ، لكي يعلم الطلبة الذين أنهوا الصف الحادي عشر حاليا ، النسب الدنيا المطلوب منهم تحقيقها للالتحاق بجامعة الكويت ، اعتبارا من ذلك العام الجامعي».

وقال إن عملية تقديم طلبات الالتحاق بالجامعة للعام الجامعي 2017/2016 ستبدأ إلكترونيا للطلبة الكويتيين وأبناء الكويتيات ، ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي، والطلبة من فئة المقيمين بصورة غير قانونية المستوفين لشروط القبول ، اعتبارا من 17 إلى 25 شهر يونيو الجاري.

أضاف أنه سيتم رصد نتائج اختبارات القدرات الأكاديمية التي عقدت في 4 يونيو الجاري ، قبل بدء فترة التقديم ، لكي يتسنى للطالب معرفة معدله المكافئ لجميع التخصصات المتقدم إليها ، علما أنه ستعلن نتائج القبول في الجامعة خلال ثلاثة أيام من انتهاء فترة تقديم طلب الالتحاق.

وأوضح أن النسب الدنيا للتقدم للجامعة للعام الدراسي 2017/2016 بالنسبة للطلبة الكويتيين وأبناء الكويتيات ، هي 70 في المئة أو 2٫50 نقطة للقسم العلمي و 78 في المئة أو 2٫90 نقطة للقسم الأدبي.

ولفت إلى أن مجلس الجامعة قرر قبول الطلبة الكويتيين وأبناء الكويتيات المستوفين لشروط القبول للعام الجامعي 2017/2016 ، موزعين على الفصلين الأول والثاني ، وفقا لترتيب رغباتهم.

وأكد أن الحد الأدنى للمقبولين للفصل الأول لن يقل عن 75 في المئة للقسم العلمي ، و 80 في المئة للقسم الأدبي ، والبقية للفصل الثاني ، مع تحديد التخصصات المقبولين فيها خلال أسبوع من إعلان نتائج قبول الفصل الأول.

وذكر مال الله أن الذين يرغبون في التقدم إلى الجامعة ، يجب عليهم أن يكونوا مستوفين لهذه النسب الدنيا ، وكل شروط القبول الأخرى المعلنة على صفحة عمادة القبول والتسجيل على شبكة الإنترنت ، مبينا أنه لن يقبل أي طلب التحاق إلا من الطلبة الحاصلين على النسب المذكورة كحد أدنى.

ولفت إلى أنه مع تطبيق آلية القبول المباشر في التخصصات ، أصبح إجمالي عدد الرغبات 78 رغبة لخريجي القسم العلمي ، و36 رغبة لخريجي القسم الأدبي ، وللطالب حرية تحديد ما يرغب فيه من تخصصات ، مؤكدا أن القبول في جميع تخصصات الجامعة يتم وفقا للمعدل المكافئ ، عدا تخصصات كلية العلوم.

وقال إنه على الطلبة المقبولين حاليا بالجامعة للفصل الثاني ، والذين يرغبون في التنافس على كليات النظام السنوي ، مراجعة عمادة القبول والتسجيل خلال الفترة المحددة لتقديم طلب الالتحاق للتنافس على هذه الكليات.

وأشار إلى أن الطلبة الذين سيتم قبولهم في البعثات الخارجية أو الداخلية ، عليهم تحديد رغبتهم بالاستمرار في البعثة أو التقدم إلى جامعة الكويت ، حيث يشترط عليهم الانسحاب من البعثة قبل تقديم طلب الالتحاق إلى جامعة الكويت.

العراق : القوات

ونقلت وكالة «رويترز» للأنباء عن صباح النعماني المتحدث باسم قوات مكافحة الإرهاب قوله : «قواتنا بدأت في ساعات الصباح الأولى التقدم في حي الشهداء».

كما نقل موقع «شفق» الإخباري عن اللواء هادي زايد قصار نائب قائد عملية الفلوجة قوله «القوات الخاصة اندفعت إلى حي الشهداء داخل المدينة».

أضاف قصار أن هذا التقدم جاء عقب تأمين الطرف الجنوبي للمدينة الأحد الماضي.

وفي وقت لاحق، أفاد الموقع الموالي للأكراد بتحرير حي الشهداء.

في غضون ذلك دعا هادي العامري الأمين العام لمنظمة بدر أهالي الفلوجة إلى «إخلاء المدينة حفاظا على أرواحهم» حسب ما نقلته وكالة «مدى برس» .

وتعتبر هذه المرة الأولى التي تتقدم فيها القوات العراقية باتجاه الفلوجة ، منذ بدء عملية عسكرية واسعة لاستعادة المدينة منذ نحو أسبوعين.

وواجهت القوات العراقية مقاومة عنيفة من قبل مسلحي التنظيم، حيث ساهمت العبوات الناسفة المنتشرة على جانبي الطرقات، والقناصة المدربين، والأنفاق، في تأخير وصول تلك القوات إلى نقاط متقدمة باتجاه الفلوجة.

مقتل 15 شخصا

وكالة الأنباء الفرنسية ذكرت أن سلاح الطيران السوري نفذ الغارات نقلا عن المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وأضاف المرصد أن 10 أشخاص قتلوا جراء قصف الطيران المروحي لمنطقة مشفى البيان بحي الشعار في حلب، كما قتل 4 بينهم طفلان اثنان على الأقل، إثر إلقاء الطيران المروحي براميل متفجرة على حي المرجة، كما قتل شخص آخر بسبب قصف طائرات حربية لمناطق في حي المعادي.

وتسعى القوات الحكومية السورية لاستعادة مدينة حلب بالكامل من أيدي قوات المعارضة.

وكان الرئيس السوري بشار الأسد قال الثلاثاء في خطاب له إنه سيسترجع كل شبر من المناطق التي تسيطر عليها المعارضة أو الجماعات الأخرى.

أضاف الأسد في تصريحاته تلك أن مدينة حلب «ستكون مقبرة لأحلام الرئيس التركي رجب طيب إردوغان» حيث تعتبر تركيا من أبرز الدول الداعمة للمعارضة السورية.

ويعتبر خطاب الأسد الذي جاء أمام البرلمان السوري المنتخب حديثا، الأول من نوعه منذ شروع الأمم المتحدة في سلسلة مفاوضات غير مباشرة في جنيف بين الحكومة والمعارضة لإنهاء الحرب في سوريا.

وقسمت الحرب مدينة حلب إلى شطرين، إذ تسيطر قوات الجيش السوري على المنطقة الغربية من المدينة، بينما تتمركز قوات وفصائل عدة تابعة للمعارضة السورية على الناحية الشرقية من حلب.